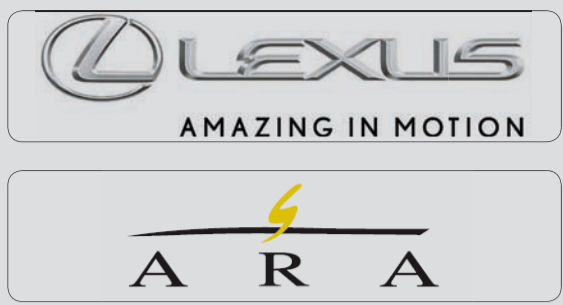


من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت. تصدر شركة 'آراء للبحوث والاستشارات' مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الانباء' وبرعاية شركة 'لكزس'. ويعتبر مؤشر ثقة المستهلك المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي. وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية. وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في أول يوم أحد من كل شهر. وهو يركز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص. موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية. وتم مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتركيب السكانية في الكويت. ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك الى ست مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة آراء لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي. مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا. مؤشر الدخل الفردي الحالي. مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا. مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا. ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الست بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سلبى' أو 'حيادي'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت. وهي تساوي 100 نقطة. وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين. فكلما تجاوزها المؤشر. يكون الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فأكثر. وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر تكون النظرة أكثر تشاؤما.



## مؤشر 'آراء' بالتعاون مع 'الانباء' برعاية 'لكزس'

# استقرار ثقة المستهلك.. رغم التوترات المتصاعدة



## مؤشر الدخل الفردي لأفضل مستوياته

سجل مؤشر آراء للدخل الفردي الحالي معدلا بلغ 109 نقاط، بإضافة نقطة واحدة. كما بلغ معدل مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا 110 نقاط بزيادة ثلاث نقاط على رصيده السابق. علما ان معدلي المؤشرين يحتلان الموقع الأفضل منذ ستة. إن استقرار المعدلين مع التعزيز الذي سجل لا يترجمان إجماعا لفئات المستطلعين. بل بالعكس، كشفت الدراسة تباينا واضحا في أوساط المستطلعين حول المداخل، ومن أبرزها:

- 1- منح المواطنون مؤشر الدخل الفردي الحالي 132 نقطة بإضافة 14 نقطة، بينما تراجع المعدل في أوساط المقيمين العرب 20 نقطة خلال شهر، ويمكن اعتبار هذا التوجه السلسلي من المداخل يطول بنسبة أو بأخرى جميع الفئات العاملة الوافدة.
- 2- كذلك ارتفع معدلا ذوي الأعمار المتوسطة 55 -35 عاما 8 و6 نقاط على التوالي، بينما تراجع لدى كبار السن أكبر من 55 عاما بنسبة 13 و3 نقاط.
- 3- كما تكررت ظاهرة ارتفاع مستوى رضا الإناث على المداخل الفرديّة، اللواتي سجلن 121 نقطة للدخل الفردي الحالي معززات رصيدهن السابق 114 نقطة خلال شهر بينما تراجع معدل الذكور السابق 24 نقطة. إن هذا التباين في مستوى رضا الذكور والإناث على المداخل الفرديّة، يعكس حركة في قلب هيكلية العمل، تقدم للإناث فرصا أفضل لارتقاء المهني وبالتالي لمستوى الدخل.

هذا الارتقاء قد يكون وليد آلية عفوية في آليات العمل والقرارات الإدارية في القطاعين العام والخاص، وقد يكون له جانب آخر يتعلق بالسعي التدريجي لتضييق الفوارق التقليدية بين رواتب الذكور والإناث. كما يرن تفاوت في المواقف من تقييم مؤشري المداخل الفرديّة بين مختلف الفئات العاملة على قاعدة حجم مداخلها الشهريّة، ويعكس احتلال معدلي مؤشر الدخل الفردي موقعا متقدما خلال السنة، صلابة الاستقرار المالي الكويتي، ومدى تأثيره الإيجابي على نفسية الرأي العام، بمن في ذلك المستهلكون.

## ارتفاع معدل فرص العمل بالسوق حاليا

قال مؤشر «آراء» إن سوق العمل في الكويت يتحرك في المرحلة الراهنة، ضمن جملة من الضوابط، ومن أجل الوصول إلى أهداف متنوعة ومتشعبة، فالمنافسة تفرض إبله اهتمام متزايد لمسألة الكفاءات العلمية والمهنية، من أجل ضمان المستوى الأفضل من الإنتاجية. والأهداف الوطنية تتطلب تنفيذها سليما وحاسما لسياسة رفع مستوى كويت القوي العاملة في شتى المجالات الاقتصادية.

كما يخضع سوق العمل وبشكل عفوي، لقانون العرض والطلب، فترتفع نسبة الطلب على نوعية من المستخدمين والعمال، وتتقلص حاجات السوق إلى أصناف أخرى من اليد العاملة، عاكسة بذلك حاجات مختلف القطاعات.

لذا كان لا بد من ارتفاع معدل مؤشر فرص العمل المتوافرة في السوق حاليا، نظرا لمكاسب البورصة المحققة، في النصف في الأول من السنة، وانتعاش القطاع العقاري الذي يعتبر القاطرة لانتعاش جملة من الحقول الاقتصادية والتجارية والخدماتية، بالإضافة إلى حاجات قطاع النفط التي المزيد من النخب العلمية والمهنية للعمل في مؤسساته المختلفة، في هذا السياق العام سجل مؤشر آراء لفرص العمل المتوافرة في السوق حاليا 136 نقطة معززاً رصيده الشهري السابق 12 نقطة.

اللافت على صعيد المناطق تسجيل محافظة الجهراء معدلا بلغ 192 نقطة رافعة رصيدها الشهري بـ 62 نقطة، عاكسة بذلك واقع كثافة العمل، وحاجة السوق إلى المحافظة على المزيد من القوى العاملة، وتوفيرها أعلى مستوى لفرص العمل خلال هذا الشهر.

## تراجع حاد لمستوى الاستهلاك

طرح محللو شركة آراء منذ أشهر سؤالاً يتعلق بأسباب انكفاء مستوى شراء المنتجات المعمرة وبالتالي الاستهلاك بشكل عام، وأتت معطيات دراسة ثقة المستهلك في الكويت لشهر يونيو، لتؤكد شرعية وضرورة هذا التساؤل، حيث سجل هذا المؤشر معدلا بلغ 107 نقاط بخسارة 23 نقطة خلال شهر، و6 نقاط مقارنة بشهر يونيو 2018. علما أن شهر يوليو من العام 2018 سجل أعلى المعدلات خلال 13 شهرا بلغ 162 نقطة، بمقارنة بسيطة يتبين لنا أن الأسباب المالية خلال هذه الفترة الزمنية لا تشكل عاملا لتقليص الإقبال على الشراء، فالتضخم النقدي السنوي توقف عند 0,7%، بينما حافظت القدرة الشرائية للمداخل على قوتها.

ارتفع مستوى القروض الاستهلاكية خلال شهر أبريل بنسبة 2,5% وبنسبة 7,5% منذ بداية العام 2019. في ضوء ذلك يبدو عدم الإقبال على الشراء كالمسابق ناتجا عن إما كحتمية للظروف السياسية والأمنية الإقليمية الضاغطة على مزاج المستهلكين، وإما لأسباب أكثر عمقا تتعلق ببدائية تعديل في ثقافة الاستهلاك، وتخفيض مستوى البذخ، ولا بد من المتابعة للكشف عن الأسباب.

أسعار النفط منذ النصف الثاني من شهر يونيو، ذلك الانخفاض غير المتوقع، بعض الوقائع الاقتصادية السلبية، كما يندرج بإطار الهواجس العامة من التداييع الخطيرة للوضع الجيو-سياسي الذي يأخذ بعدا دوليا، فضلا عن الحرب التجارية بين الدول وبعض التكتلات القارية، بالرغم من أن اجتماع العشرين وما رافقه من مفاوضات، خاصة تلك التي حصلت بين الولايات المتحدة والصين، خفقت من حدة المواقف وطرحت بعض الحلول. يبدو كذلك أن انخفاض

معدلات البحث على تراجع مستوى الثقة بالأوضاع الاقتصادية الراهنة، بعض المؤشرات على تراجع الأوضاع الاقتصادية السلبية، كما يندرج بإطار الهواجس العامة من التداييع الخطيرة للوضع الجيو-سياسي الذي يأخذ بعدا دوليا، فضلا عن الحرب التجارية بين الدول وبعض التكتلات القارية، بالرغم من أن اجتماع العشرين وما رافقه من مفاوضات، خاصة تلك التي حصلت بين الولايات المتحدة والصين، خفقت من حدة المواقف وطرحت بعض الحلول. يبدو كذلك أن انخفاض

نقطة خلال شهر. هذه بعض العينات عن مواقف مختلف مكونات البحث على تنوعها، مع الإشارة إلى المدلول العميق لاستقرار مستوى المعدل العام لثقة المستهلك في الكويت، في خضم مخاطر المستجدات الإقليمية.

**الوضع الاقتصادي الحالي**  
سجل مؤشر آراء للوضع الاقتصادي الحالي لشهر يونيو 95 نقطة، متراجعا خمس نقاط خلال شهر، ويعتبر هذا المعدل ثاني أدنى المعدلات خلال سنة. ويعكس شبه إجماع

مستقبلا، علما أن هذه الفئة من مكونات البحث كانت سابقا تمتاز بتفاؤل لدرجة كبيرة من المستطلعين، فئة كبار السن الذين يتجاوز عمر الواحد منها 55 سنة، بحيث احتلت الموقع الأكثر تشاؤما في دراسة شهر يونيو، فاتخذت مواقف سلبية من كافة المحاور والمؤشرات. حيث سجلت للمؤشر العام 147 نقطة بخسارة 14 نقطة من رصيدها السابق، وتراوحت خسائرها الأخرى للمؤشرات المختلفة بين 31 نقطة كحد أقصى للوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا وثلاث نقاط كحد أدنى مؤشر الدخل الفردي المتوقع

## انتعاش حركة القطاع العقاري

بينت دراسة آراء لثقة المستهلك لشهر يونيو، تباينا في موقف المستطلعين من مؤشري الوضع الاقتصادي الحالي والوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، فقد تراجع معدل المؤشر الأول خمس نقاط، بينما في اتجاه معاكس، ارتفع رصيد المعدل الثاني 6 نقاط خلال شهر مسجلا 110 نقاط، أي أفضل مستوى منذ شهر فبراير الفائت. اللافت ارتفاع معدل الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا بالرغم من جملة تحديات رئيسية أولا: التوترات الجيو-سياسية ثانيا: الحرب التجارية والعودة إلى

مبدأ فرض الرسوم على بعض السلع والبضائع والمواد المختلفة. ثالثا: عدم استقرار أسعار النفط نظرا لانكماش مستوى نمو الاقتصاد العالمي وتداييعاته المرتقبة. وفي مواجهة هذه التحديات سجل المواطنون 115 نقطة بإضافة 9 نقاط، بينما حافظ المقيمون العرب على مستوى معدليهم السابق.

أما على صعيد المحافظات، فقد تراجع معدل العاصمة 6 نقاط وحولي 5 نقاط، بينما ارتفعت بنسبة غير مسبوقة معدلات مبارك الكبير (24) نقطة والجهراء (20) نقطة والغرمانية

